التعددية السياسية في النظام السياسي العراقي عام ١٩٥٨-١٩٧٩
(دراسة في إشكالية الانتقال السلمي للسلطة)

م.م. عامر حميد سلطان العابدي
aamerhamid.s@uomustansiriyah.edu.iq
رئاسة الجامعة المستنصرية

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٥/٦
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٥/٢٧

الملخص

شكلت التطورات السياسية بعد انقلاب ثورة الرابع عشر من تموز/ يوليو عام ١٩٥٨م تحديا جدياً لقادة ورموز الدولة العراقي, حولة إمكانية تطبيق المشاركة السياسية في إدارة الدولة وامور السلطة, ففي الأعوام التي تلت ثورة ١٩٥٨م, اتضحت نوايا قادة الانقلاب في عدم الرغبة بتحقيق مبدأ المشاركة في الحكم على وفق الأسس الديمقراطية التي من اجلها انطلقت الثورة بعد اتهامها للسلطة الملكية في العراق عام ١٩٢١-١٩٥٨م, باحتكار السلطة بالعائلة الملكية.

بالمستوى نفسه, شهد انقلاب ٨ شباط/ فبراير عام ١٩٦٣م نفس المفاهيم الدكتاتورية في إدارة الحكم برز مفهوم (القرية) في إدارة الحكم بعد ان غلب على الطبقة السياسية التي حكمت العراق بعد عام ١٩٦٣م وحتى عام ١٩٧٩م, بانه نظام حكم القرية, فمع وصول الرئيس عبد السلام عارف ازدادت اعداد القادة السياسيين وقادة الجيش من مدينة محددة من مدن العراق وبالتحديد الرمادي مسقط رأس الرئيس العراقي, بينما انتقلت المناطقية الى مدينة تكريت التي رسخت مفهوم (القائد الأوحد), بعد ان تصدر قادتها المناصب الإدارية في اغلب مؤسسات الدولة بدأً من الرئيس منذ عام ١٩٦٨م.

الكلمات المفتاحية: التعددية السياسية, النظام السياسي, الأحزاب السياسية, السلطة.

Political Pluralism in the Iraqi Political System, 1958-1979
(A Study of the Problem of the Peaceful Transfer of Power)

Assist Lect. Amer Hamid Sultan Al-Abadi
Presidency of Al-Mustansiriya University

Abstract

The political developments following the July 14, 1958, coup d'état posed a serious challenge to the leaders and symbols of the Iraqi state, regarding the possibility of implementing political participation in the administration of the state and the affairs of power. In the years following the 1958 revolution, the intentions of the coup leaders became clear: they did not want to implement the principle of participation in government

according to the democratic principles for which the revolution was launched, after accusing the royal authority in Iraq (1921-1958) of monopolizing power in the royal family.

At the same level, the coup of February 8, 1963 witnessed the same dictatorial concepts in the administration of government, and the concept of the "village" in the administration of government emerged after it dominated the political class that ruled Iraq after 1963 until 1979 as a village system of government. With the arrival of President Abdul Salam Arif, the number of political leaders and army commanders from a specific city in Iraq increased, specifically Ramadi, the birthplace of the Iraqi president, While regionalism moved to the city of Tikrit, which established the concept of the "sole leader," after its leaders assumed administrative positions in most state institutions, starting with the president in 1968.

المقدمة

عبر النظام السياسي العراقي عن حالة الانقسام والتشظي الداخلي, في بنيته التنظيمية وبالتحديد بين صناع القرار في الدولة العراقية, بوصف, أن المبادئ الفكرية التي ارتكز عليها كانت مختلفة باختلاف ايدولوجيات قادتها فلم تنشأ على اسس وطنية خالصة, لتبرز ايدولوجيات خارجية طغت على مفهوم إدارة الدولة وفق أسس فردية كانت اقرب ماتكون إلى الفردية في ادارتها انتهاءً بالدكتاتورية مع حلول عام ١٩٧٩م, التي اثرت بشكل مباشر على وحدة العراق على المستوى الاجتماعي والسياسي, أدت إلى تناثر هويته الوطنية, متجاوزاً القيم والأخلاق التي تؤسس لدولة المواطنة والشراكة في الحكم, كمقدمة لقبول الآخر بجنسه وقوميته وانتمائه, لذلك, يمكن القول أن النظام السياسي في العراق في كثير من الأحيان, لم يعرف مفهوم التعددية السياسية كمقدمة أولية لقبول الآخر, خالطا بين كثير من المفاهيم الفكرية والمرجعيات السياسية, وصولاً إلى ثنائيات لاحقة طغت على أسلوبه في الحكم والهوية الحزبية, والانتماء والمعتقد سواء الليبرالي او اليساري او التقدمي وصولاً الى القومي والبعثي, ثنائية "الحق والضلال", لم تكن الوسطية قاعدة لإدارة الحكم في العراق.

مشكلة البحث

يعالج البحث مشكلة اساسية ظهرت في تأريخ العراق المعاصر, منذُ نجاح ثورة الرابع عشر من تموز/ يوليو عام ١٩٥٨م, تمثلت بمحاولة تحقيق مبدأ التعددية السياسية والمشاركة في

الحكم, وظهور الهوية الحزبية وفق ايدولوجية خارجية لم تخضع للتقييم على اسس وطنية, الى جانب ذلك, يعالج البحث مسألة تشظي الرؤية الوطنية لدى طبقة السلطة, التي اخضعت نظام الحكم فيه الى إيدولوجياتها الضيقة, وفشلها في تقديم نموذج وطني في إدارة السلطة والحكم, ينصهر فيه كافة اطياف المجتمع العراقي على اختلاف انتماءاته.

أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في اظهار الازمة التي ظهرت في تأريخ العراق السياسي في إدارة الدولة والسلطة التي ارتبطت بأزمة الفكر السياسي العراقي, في إمكانية قبول التعددية السياسية, في ظل تعدد الأنتماءات الدينية والمذهبية والعرقية فضلا عن الحزبية, والتأثير الواضح على بنية المجتمع العراقي التي افرزت الانقسامات, بفعل تغذيتها سياسياً لتثبيت نفوذها على حساب الاسس الوطنية.

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج التحليلي, فضلا عن, المنهج التاريخي في تناول موضوعات البحث.

المبحث الأول: التعددية في النظام السياسي في العراق عام ١٩٥٨-١٩٦٨م:

أن مجرى التطور التأريخي لشعوب الشرق وبالتحديد العراق في النصف الاول من القرن العشرين, ينضوي على تحقيق مصالح دينية واجتماعية وطبقية, فهو يعكس حالة الانتماء بحثاً عن الجذور التأريخية والتقاليد الروحية, فعلى الرغم من محاولات السلطة السياسية لإحلال النظم الليبرالية محل النظم والتقاليد الإسلامية, عقب سقوط الخلافة العثمانية عام ١٩٢٣م, إلا أن المجتمع ظل مستمسكاً بهويته الإسلامية, بل ان جميع ثورات التحرر الوطني التي خاضها الوطنيون في العراق كانت باللجوء الى الدين للبحث عن الهوية الوطنية (الدينية), فالمفهوم الغالب عند الفرد العراقي عن الهوية الوطنية يرتبط ارتباطاً وثيقا بالحفاظ على المعتقد الديني[١].

الواقع, ان التطورات الاقليمية والدولية وفرت مساحة كافية لتحرك بعض القادة لانهاء النظام الملكي في العراق, لاسيما بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م التي صاحبها موجة من الرفض الشعبي والطلابي للهجوم الثلاثي الإسرائيلي الأمريكي-البريطاني, فانطلقت صباح الخميس الاول من شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٦م مسيرات مؤيدة لمصر وقراراتها الوطنية في مسالة تأميم قناة السويس, كان لمدن العراق التي تعاني من الحرمان ابرزها النجف الاشرف وكربلاء المقدسة دوراً ريادي في توجيه مساراتها[٢], إلى جانب ذلك, هناك جملة من الأسباب انهت إمكانية بقاء النظام الملكي في العراق أبرزها قرار تعطيل مجلس النواب بعد

اصدار الارادة الملكية في ٢٧ تموز/ يوليو عام ١٩٥٤م, الاثر البالغ في عدم استقرار الحياة السياسية في العراق, بعد فوز مرشحي الجبهة الوطنية بـ (١١) مقعدا, والتي ضمت (الحزب الوطني الديمقراطي, وحزب الاستقلال, وممثلين عن الحزب الشيوعي العراقي), ناهيك عن, اصدار مرسوم حل الأحزاب والنقابات واغلاق الصحف, الامر الذي زاد من انحراف السلطة عن مسؤولياتها تجاه حماية حقوق قوى المعارضة في التعبير عن آرائهم السياسية[٣].

فضلا عن ذلك, ان الاحلاف التي عدتها جبهة المعارضة بانها "استعمارية" وابرزها حلف بغداد الذي عقد بين العراق وتركيا في ٢٤ شباط/ فبراير عام ١٩٥٥م, وانضمت اليه فيما بعد باكستان وإيران وبريطانيا، زاد من حالة الرفض لسياسة النظام الملكي التي ارتبطت علاقاتها بالغرب بصورة مريبة بحسب مفهوم المعارضة السياسية[٤]. هذه المعارضة التي دعت الى التحرر من القيود الخارجية سيتضح انها تقيم علاقات مباشرة بدول غربية ساعدتها في الوصول الى الحكم, كما سيتضح في سياق البحث.

بعد نجاح ثورة الرابع عشر من تموز/ يوليو عام ١٩٥٨, أبدت الجماهير العراقية تأييدا واسعا لمسار الثورة وأهدافها التي أعلنتها وابرزها القضاء على الاقطاع والنهوض بالواقع الاقتصادي, حتى ان الإسلاميين وابرزهم الاخوان المسلمين اعلنوا تأييدهم لهذه الثورة الى حد وصفه بـ "القائد الهمام"[٥]. لكن منذ اللحظة الاولى التي رحب بها الاتحاد السوفيتي بإسقاط النظام الملكي في العراق واصفاً تلك الحقبة من تأريخ العراق السياسي بـ "**اكثر العهود رجعية وارهاباً**"[٦]. بدأت الأمور تتضح لمسار الثورة واتجاهها السياسي لاسيما السياسة الداخلية للحكومة العراقية وفي مقدمتها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم, التي اتسمت في التغاضي عن ممارسات الشيوعيين في العراق[٧].

شهد العهد الجمهوري الأول برئاسة الزعيم عبد الكريم قاسم عام (١٩٥٨-١٩٦٣), هيمنة الشيوعيين على مراكز القرار وتأثيرهم في السياسة الداخلية للعراق وتصفية جميع قوى المعارضة العراقية, لكن, حكومة عبد الكريم قاسم, بدأت تفقد شرعيتها حتى من الشيوعيين انفسهم, فان الحزب الشيوعي العراقي[٨] الذي اتهمه البعض بمصادرة قرار الحكومة العراقية والهيمنة على قرارها السياسي, لم يكن هو الآخر راضيا عن سياسة الحكومة العراقية, وبالتحديد رئيسها الذي وصف من قبل الشيوعيين بان الحكم "**فردي دكتاتوري بعيد عن الاهتمام بالمواطنين ومعارض لمصالح الجماهير المناضلة لصالح حفنة من المستفيدين الكبار...**"[٩].

على الرغم من المحاولات التي بدأها الزعيم عبد الكريم قاسم, في اعادة صياغة شكل الحكم في العراق على وفق مبدأ التعددية السياسية لكن، سرعان ما اصطدم بصعود التيار القومي الذي تزعمه عبد السلام عارف الذي طالب بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة, على هذا الاساس كان من الصعب ايجاد نوع من التحالف السياسي مع بعض قادة ثورة الرابع عشر من تموز/ يوليو مع ايمانهم بالدور الخارجي في قيادة الدولة العراقية(١٠).

ان دخول الحكومة في الصراعات الداخلية التي تمثلت بالحرب التي شنتها الحكومة العراقية على الشعب الكردي, عندما ابدى الكرد رغبة في منحه حقوقه القومية وفي مقدمتها الحكم الذاتي, افقدتها اقرب المؤيدين لتلك الحكومة متمثلا بالحزب الشيوعي, نتج عن ذلك اخيراً حالة من عدم التفاهم مع الحكومة العراقية لايمكن من خلالها باي حال من الاحوال وبسبب التعقيدات السياسية, الوصول الى نتائج وحلول لكلا الطرفين على وفق اسس منطقية منذ انطلاق الحركة الكردية عام ١٩٦١م, سيما وان القيادة الكردية تتهم الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم وحكومته بالفشل في إدارة الدولة وأعلنت بوضوح بعبارات "**الموت للدكتاتورية القمعية والرجل الواحد, الموت للإمبريالية وعملائها**"(١١). هنا يمكن ملاحظة المفارقة السياسية, عندما اعلن الحزب الشيوعي وهو اشد المؤيدين لحكومة قاسم واكثر تأييداً لقراراتها السياسية, اعلن وقوفه الى جانب الشعب الكردي مبدياً رفضه الحرب التي يخوضها الجيش العراقي في الشمال(١٢), معلناً رفضه القاطع لاستمرار الازمة بين الحكومة الشعب الكردي مطالبا "**بإنهاء القمع العسكري الدموي وحل الازمة سلميا**", لذلك حذر من محاولات البعض النيل من الوحدة بين أبناء الوطن الواحد مؤكداً بان "**الشيوعيين والشعب الكردي, الذين هم اكثر وعيا وحرصا على الحفاظ على الاستقلال الوطني وحل الازمة الكردية, ولايريدون ان تستفزهم مثل هذه الاعمال**"(١٣).

ان القوى المعارضة لحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم, لم تدرك عمق الخلاف والتوتر بين قيادة العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨-١٩٦٣, والحزب الشيوعي في العراق, فكثير من قيادات الحزب تعرضت للاعتقال على يد الحكومة العراقية بعد عام ١٩٥٩م, ومثولهم امام المحاكم العسكرية التي تشكلت لتصفية المعارضة السياسية للنظام السياسي العراقي, وقد رفض الحزب هذه السياسة مؤكداً ان "**محكمة عبد الكريم تواصل اصدار الاحكام ظلماً على خيرة المناضلين الذين يدافعون عن عقيدتهم من اجل مصلحة الشعب ورعاية الاستقلال الوطني والديمقراطية...**"(١٤)

يمكن القول, ان أزمة التعددية السياسية تنشأ عندما تكون التناقضات بين مكونات الدولة الاجتماعية الأصلية والفرعية على أشد، وعندما يكون هذا التوتر سببا في شلل طاقة الفعل والقلق الدائم، فأن بناء أية دولة مرتبط أشد الارتباط بقدرة النخب السياسية على صناعة الهوية ، ولعل العراق وفي مراحل تأريخه الحديث واحداً من الدول التي عانى من عدم القدرة على بناء الهوية منذ تأسيسه في العام ١٩٢١م إلى يومنا هذا، لم ينجح في التأسيس التعددية في الحكم بل ذهبت أنظمة الحكم الى ابعد من ذلك عندما فشل في بناء هوية الدولة[١٥].

على اية حال, أدت السياسة في حكومة عبد الكريم قاسم بعد فشلها في استيعاب كافة القوى الوطنية واشراكهم في الحكم وبالتحديد الصراع بينه وبين عبد السلام عارف الذي استطاع قيادة انقلاب ٨ شباط/ فبراير عام ١٩٦٣م ما يعرف في أدبيات حزب البعث[١٦] المحظور "ثورة الرابع عشر من رمضان", الإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم. وتربع (حزب البعث المحظور) على سدتها بعد مجازر شهدها ذلك الانقلاب[١٧].

مع وصوله الى السلطة بعد عام ١٩٦٣م, سعى (حزب البعث المحظور) وبطرق ملتوية ذات صبغة قانونية, الى زيادة النفوذ البعثي في المجتمع والسيطرة على مفاصل الدولة من خلال استغلال المؤسسة العسكرية بزيادة نفوذ أنصاره في الكلية العسكرية الذين لديهم انتماءات بعثية, حتى انه وبالقانون استطاع تغيير مدة الدراسة المفترضة لضباط الكلية العسكرية, فمن خلال التعديل الذي اجراه وزير الدفاع على لائحة الكلية العسكرية عمد الى تقليل مدة الدراسة الى ثلاث سنوات, بهدف تمكين الضباط البعثيين الذين زُجَّ بهم بعد انقلاب ٨ شباط/ فبراير عام ١٩٦٣م وبأعداد كبيرة, من التخرج بسرعة وبالتالي فرض الهيمنة على المؤسسة العسكرية ومصادرة استقلالها ووطنيتها, وتحويلها أداة بيد السلطة ورئيسها[١٨].

تابعت السلطة بشكل دقيق النشاطات الحزبية والتنظيمات السياسية وعدتها جبهات معارضة ضد السلطة, فبحسب التقرير الاستخباراتي الذي وجه الى وزير الداخلية والحاكم العسكري رشيد مصلح التكريتي, اكد فيه ان وجود حزب يحمل طابعا سياسياً معارضاً للحكومة العراقية تحت واجهة "الحزب الفاطمي" وهو على "**وشك الانفجار**", بعد ان سيطر على اغلب الواجهات والمراكز الدينية والثقافية في كربلاء وبغداد ومدن اخرى, بحسب التقرير[١٩], الحال, ان السلطة كانت تراقب تطور الوعي السياسي الاسلامي واعتقدت ان هناك تنظيم سياسي يحمل اسم "**الحزب الفاطمي**" يروم القيام بانقلاب لإسقاط الحكومة العراقية, مما دفعاها الى شن حملة

اعتقالات واسعة كان ضحيتها عدد من الضباط المتقاعدين في ١٧ تشرين الاول عام ١٩٦٣[٢٠].

أعلنت الحكومة العراقية قرارات بدت انها تستهدف مكونات الشعب العراقي, ابرزها تطبيق القرارات الاشتراكية عام ١٩٦٤م, التي عُدَّت من قبل الشيعة في العراق, بأنه استهداف لمصالحهم الاقتصادية، وانه بالأساس موجه لإضعافهم اقتصادياً, بعد ان مثل الاقتصاد العراقي, وبخاصة التجارة مجال العمل الرئيسي للشيعية على مستوى الطبقات المتوسطة والعليا، ومما زاد الامر سوءاً اقرار قانون الجنسية رقم ٤٣ الذي صدر في عام ١٩٦٤م, الذي خول بموجبه وزير الداخلية سحب الجنسية العراقية لمن لا يظهرون الولاء للدولة العراقية، وقانون رقم ٣٠ لعام ١٩٦٤م, الخاص بالتنظيم الضريبي للأوقاف, كل هذه الاساليب كانت تمارسها السلطة لشرعنة ممارساتها القمعية ضد بعض الفئات في المجتمع فضلا عن محاولة الوحدة مع مصر وتشكيل الاتحاد الاشتراكي[٢١], التي كانت تحمل ابعاداً سياسية اكثر منها وطنية, فمن خلال تطبيق الوحدة مع مصر يصبح الشيعة في العراق اقلية, في دولة "**ذات سلطة سنية**", لكنهم –الشيعة– يؤيدون "**نظريا الوحدة الاسلامية**"[٢٢], بحسب وصف الوثيقة.

مظهر آخر من مظاهر القمع التي استخدمتها السلطة ضد فئات المجتمع العراقي تحت مسميات عدة للتنكيل بقوى المعارضة وشن الاعتقالات وعمليات القتل الممنهج باستخدام سلطة خارج سلطة القانون عرفت بالحرس القومي[٢٣], كانت تنكل وتطارد كل من يعارض السلطة, ابرزهم الشيوعيين والإسلاميين[٢٤], حيث شهدت المنطقة الواقعة بين (بغداد –الكوت), التي اصبحت مقرا لدفن الجثث نتيجة عمليات التصفية التي يقوم بها عناصر الحرس القومي, وبتوجيه من حزب البعث المحظور, وباستخفاف وخروج عن القيم الانسانية والمروءة, كان يقف عناصر الحرس على جثث الضحايا ويحتسون الخمر وقد كتب على زجازات (البيرة) "**دعونا نشرب نخب –كاس– انتصارات الحزب عليهم**"[٢٥].

من جانب آخر, ولتبرهن السلطة السياسية على تحزبها وانحيازها لأيديولوجيتها البعثية, سعت منذ عام ١٩٦٤ إلى تقييد حركة رجال الدين والداعيين الى اقامة النظام الاسلامي, عندما ابرقت إلى مديريات الأمن بضرورة مراقبة تحركات ممن وصفتهم بـ "مثيري الفتن الطائفية", وبدأت مديرية امن كربلاء متابعة رجال الدين وعلى وجه التحديد, (الشيخ علي كاشف الغطاء,

فضلا عن, السيد ابو القاسم الخوئي والشيخ عبد الكريم الزنجاني), بوصف ان لديهم نشاطات اسلامية, وامرت مديرية الامن في كربلاء بمتابعة نشاطاتهم والتعامل معهم بقوة وحزم[٢٦]. هذه الاجراءات اضافة الى القرارات الاشتراكية كانت بحسب وصف الوثائق البريطانية تستهدف **"بشكل خاص الشيعة بسبب الدور الكبير الذي يلعبونه في التجارة العراقية"**[٢٧],

على هذا الأساس, نؤكد ان السياسة التي انتهجها النظام السياسي خلال الحكم العارفي ١٩٦٣-١٩٦٨م, افرزت معارضة شديدة لنظام الحكم نتيجة عدم استيعابة لمفهوم التعددية في الحكم واشراك النخب والكفاءات العراقية في مؤسسات الدولة محتكرا مراكز السلطة زاجا أنصاره فيها, انتجت ذلك أسلوب عسكري في محاولة للقضاء على السلطة القائمة, تمثل بمحاولات انقلابية لم تستطع انهاء الهيمنة على النظام السياسي, بالتالي انعكس ذلك سلباً على الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد, فضلاً عن ترسيخ أسلوب نظام الحكم الفردي, ومحاولة ادلجة فكر الدولة بما يخدم توجهاتها واستمرارها في الحكم, والحال, ان هذا الأسلوب في الهيمنة على السلطة زاد من تأزم الوضع السياسي بين (حزب البعث المحظور) والقوميين في العراق, فكانت اولى تلك المحاولات في ايار عام ١٩٦٣م من حركة القوميين العرب, الا ان المحاولة فشلت من الحكومة أدت الى اعتقال القائمين على الانقلاب, وعلى رأسهم العقيد الركن (عبد المنعم المصرف), وأعلنت الحكومة في بيانها الرسمي فشل "مؤامرة الرجعيين والذيليين والانتهازيين", بحسب البيان الصادر عن السلطات الحكومية, واعقبتها محاولة العقيد عارف عبد الرزاق في ١٥ ايلول عام ١٩٦٥م, في اعقاب حضور الرئيس عبد السلام محمد عارف مؤتمر القمة في الدار البيضاء ١٢ ايلول من العام نفسه, الا ان المحاولة فشلت واعتقال كل منفذي المحاولة الانقلابية, عدا أربعة كان عارف عبد الرزاق على رأسهم, وتم نقلهم على متن طائرة حربية الى مصر, ولم يمض سوى عام حتى فشلت محاولة عارف عبد الرزاق الثانية في ٣٠ حزيران عام ١٩٦٦[٢٨].

لذلك يمكن القول, على الرغم مما آلت اليه الاوضاع السياسية في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨م, لكن, يبقى ذلك العهد يحمل صفات وأساليب الصيغ الدستورية استطاعت ان تحكم تلك الحقبة من تأريخ العراق السياسي, لكن, سقوط ذلك النظام واعلان الجمهورية أدى الى تعطيل تلك المؤسسات الدستورية, التي يمكن ان تحفظ للشعب حقوقه وامتيازاته التي يجب ان يتمتع بها المجتمع, والامر لا ينحصر في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم, بل يمتد ليشمل كافة

الانظمة التي تعاقبت على ادارة السلطة في العراق, وصولاً الى تربع البعثين على الحكم في العراق عام ١٩٦٨م, هذه الانظمة كانت لا ترى حراجة في تعطيل قوانين أو إعادة صياغتها بما ينسجم ومفاهيمها الحزبية. لذلك يمكن القول, ان الثقافة السياسية في العراق, ان وجدت, كانت نتاج فكر الاحزاب التي حكمت البلاد, فضلا عن قادتها الذين حملوا ايدولوجيات كانت لاتنسجم وطبيعة المجتمع العراقي في فرض الهيمنة واستخدام اساليب القمع بالقوة[٢٩].

المبحث الثاني: التعددية في النظام السياسي العراقي عام ١٩٦٨-١٩٧٩:

المصالح ايًّاها التي دفعت البعثيين للإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣م, هي نفسها التي دفعت (حزب البعث المحظور) الإطاحة بحكومة عبد الرحمن محمد عارف عام ١٩٦٨م, ابرزها الاستحواذ على السلطة وفرض أيديولوجية قائمة على مفهوم الحزب الواحد, ليشهد تأريخ العراق المعاصر مرحلة من مراحل الإرهاب السياسي, أرتبط بانقلاب السابع عشر من تموز/ يوليو عام ١٩٦٨م, الذي شكل مجلس قيادة الثورة[٣٠] المنحل, لاستحكام قبضته على السلطة, والغريب انه كان بدعم مباشر من جهاز المخابرات الأمريكية (CIA)[٣١].

على الرغم من التنوع العرقي والديني للمجتمع العراقي, لكن غاب مفهوم المواطنة لدى السلطة السياسية, وعجزت بعد عام ١٩٦٨م, أستيعاب كافة فئات الشعب العراقي كنوع من المشاركة الفعلية في السلطة, ليستحكم العنف في اخضاع باقي المكونات التي لاتؤمن بنظرية الحكم القائمة, لكن, بقي المجتمع العراقي محافضاً على وحدة نسيجه الاجتماعي وأنهى كل محاولات التفرقة بين أبنائه[٣٢].

كانت اولى مهام (مجلس قيادة الثورة المنحل) البحث في تصفية جميع العناصر المعارضة للسلطة, ولم يمض سوى عام واحد على الانقلاب البعثي حتى أصدرت مديرية الأمن العامة عام ١٩٦٩م، بلاغاً سريا إلى كافة مديريات الأمن في المحافظات العراقية بمتابعة نشاط المعارضة[٣٣], كان ذلك عهداً جديدا من السلطة القمعية وكيل التهم, ففي مساء يوم ٩ حزيران عام ١٩٦٩م, احراج السلطات البعثية المرجعية الدينية في النجف الاشرف, بعد أن أعلن عن احباط محاولة انقلابية زعمت أن (السيد مهدي الحكيم) كان مشتركاً فيها, استناداً الى الاعترافات التي ادلى بها العقيد مدحت الحاج سري[٣٤]. ولإتمام السيطرة الفكرية على مؤسسات الدولة

وإخضاع الشعب لها مجبوراً, احكم (حزب البعث المحظور) بعد صدور قانون المطبوعات رقم ٢٠٦ لعام ١٩٦٨م قبضته على الاعلام والصحافة بوصفها أداة من ادواته في تصدير أفكاره, وتقييد حرية التعبير وتوجيهها بالشكل الذي تراه مناسبا لسياساتها[٣٥].

كانت هناك محاولات انقلابية ضد السلطة البعثية هذه المرة من قبل قيادات ولدت من رحم التيار الإسلامي في العراق, ابرزها فيما عرف بأدبيات (حزب البعث المحظور), (مؤامرة) عبد الغني الراوي, في ٢٠ كانون الاول عام ١٩٧٠م, التي اتهم فيها الراوي وبقية الضباط بالتعاون مع نظام الشاه لإسقاط نظام الحكم في العراق, وقد وصفت القيادة البعثية الانقلابين بـ "**عملاء الامبريالية الجبناء**"[٣٦], على اثرها جرى اعدام (١٦) ضابطاً في الجيش العراقي[٣٧], على أثر ذلك, قرر (مجلس قيادة الثورة المنحل) بتأريخ ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٧٠م, مصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة للانقلابيين وابرزهم (العميد محمد رشيد محسن الجنابي, والعميد محمد فرج جاسم, وعبد الغني رؤوف شنداله, والعقيد صالح مهدي السامرائي, والعقيد فاضل مصطفى احمد, والعقيد جابر حسن حداد, والعقيد سلمان داود الدركزلي, والمقدم عباس جواد اللامي) واخرين[٣٨], على إثر فشل محاولة عبد الغني الراوي الانقلابية جرت محاولة اخرى قادها صالح سرية عام ١٩٧١م, القيادي البارز في الاخوان المسلمين في العراق, لكنها أيضا فشلت وجرى القاء القبض على العديد من المشاركين في محاولة الانقلاب, لكن تمكن صالح سرية من الهرب خارج العراق[٣٩].

أعلنت السلطة البعثية بعد ذلك طرد ما يقارب من أربعين الفاً من الكرد الفيلية[٤٠], إلى إيران في عام ١٩٧١م وهم من الطائفة الشيعية[٤١]. بالتزامن مع اعلان الحكومة العراقية ضرورة قطع العلاقات وبالتحديد الاقتصادية مع إيران عام ١٩٧١م, على أثر السيطرة الايرانية على الجزر العربية (طنب الصغرى, وطنب الكبرى, وابي موسى)[٤٢]. لتزداد الأمور سوءاً عندما طرح الفكر السياسي الإسلامي نظريته في الحكم على وفق الأسس والمبادئ الإسلامية, وأعلن صراحةً رفضه السياسة البعثية القائمة على ادلجة الحكم والانفراد بقراره السياسي الخاضع لسلطة الحاكم الأوحد, رافضاً بذلك السنن التشريعية التي تدعوا الى الحفاظ على جسد المجتمع الإسلامي من التفكك[٤٣], لذلك, عقدت في ٢١ كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٧٣م, أول محاكمة لقادة الجيش

العراقي ادينوا بالانتماء إلى حزب الدعوة الاسلامية, الذي وصف بـ "**العميل**", بحسب وصف الوثيقة, شكلت المحكمة برئاسة كل من عبد الكريم ابراهيم النجار وعضوية يونس معروف الدوري والعقيد راغب فخري[٤٤].

في هذه الأجواء المشحونة حاول (حزب البعث المحظور) إيجاد نوع من التعددية السياسية في الحكم وأن بدت شكلية, فضلا عن فشله في أخضاع القوى المعارضة, لذلك اعلن عن قيام ماعرف بـ "الجبهة الوطنية" بالتنسيق مع الحزب الشيوعي العراقي في السابع عشر من تموز/ يوليو عام ١٩٧٣[٤٥], لكن, وكعادته في استخدام اساليبه القمعية استمر (حزب البعث المحظور) في حملة اعتقالات هادئة تزحف تدريجاً من المحافظات صوب العاصمة لأصدقاء الحزب وأعضاء الحزب واشتدت بين عامي (١٩٧٧-١٩٧٨), جرت خلالها حملة واسعة على مدينة بغداد, مثلما جرت الحملة على تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي في جميع أنحاء البلاد, اعتقل فيها اثنا عشر قياديا شيوعياً من أعضاء لجنة منطقة بغداد وقتلوا جميعهم أثناء التحقيق والتعذيب[٤٦], اعلن بعد ذلك اصدار قانون رقم ٣٥ عام ١٩٧٧م, الذي عدَّ انتهاكا صارخا لحقوق المواطنة في العيش بحرية وسلام, يقتضي القانون منع منح حق نيل الجنسية العراقية "كل شخص يتخذ موقفاً عدائياً من الثورة وبرنامجها, سواء على الصعيد السياسي ام الاقتصادي ام الفكري"[٤٧].

طغت العقلية القبلية العنصرية التي حكمت العراق على أسلوب التعامل ليس سياسياً هذه المرة انما اتجهت على المستوى الاجتماعي لتبرهن على فشلها, واحدة من تلك الأساليب ما سمعه وزير التخطيط جواد هاشم عن حماد شهاب التكريتي وزير الدفاع في حكومة (احمد حسن البكر) يقول (للدكتور احمد عبد الستار الجواري) وزير التربية في نفس الحكومة "ان جميع سكان المنطقة التي تقع بين المحمودية وجنوب العراق "عجم" ولا بد من التخلص منهم لتنقية الدم العراقي"[٤٨].

لم يستطع الشعب العراقي وهو يرى حقوقه تستلب وهويته الوطنية تصادر, ان يقف متفرجاً على اساليب (حزب البعث المحظور) في الهيمنة والقمع السياسي الممنهج, فاعلن خلال انتفاضة صفر عام ١٩٧٧م رفضه سياسة الحزب الواحد, التي اندلع لهيبها في النجف الاشرف

عندما اقتحم المتظاهرون مقراً تابعاً (حزب البعث المحظور), والكائن في احدى غرف الصحن الحيدري الشريف, وكان من بين الجالسين قائمقام قضاء النجف ومحافظ كربلاء (عبد الرزاق الحبوبي), و(عبد الحسين الرفيعي), احد مسؤولي (حزب البعث المحظور) في النجف وغيرهم من قيادات الحزب, اصدرت سلطات (حزب البعث المحظور) في ٣ شباط/ فبراير عام ١٩٧٧م, قراراً بمنع خروج المسيرات الراجلة من النجف الاشرف، لكن, المسيرات الحاشدة استطاعت مواصلة مسيرتها الى خان النص مساء يوم الخامس من شباط/ فبراير عام ١٩٧٧[٤٩].

يذكر, أن صدام حسين (المدان) منذ عام ١٩٦٤م عمل على تأسيس جهاز عرف بـ "جهاز حنين"، كان بمثابة جهاز الاستخبارات والأمن الخاص بالبعث, والذي قام بدور كبير في تصفية واغتيال قوى المعارضة على المستوى السياسي والفكري والعقائدي, بقوة السلاح ضد كل من تشكل أفكاره أو نشاطاته تهديداً للبعث، بمن فيهم البعثيين انفسهم, وذكر أعضاء سابقون في (حزب البعث المحظور) إن "السي آي أي" كانت تزود جهاز حنين بأسماء ناشطين يساريين كان صدام يقوم منهجياً بتصفيتهم بعد ذلك[٥٠]. يبدو, ان دعم المخابرات الامريكية لهذا الجهاز استخباراتيا وتزويده بأسماء قادة يساريين, كان يندرج ضمن الحرب الباردة التي شهدها العالم بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية.

سار الحزب في سياته التي وضع خططها منذ وصوله الى السلطة عام ١٩٦٨م, بإيجاد شخصية تقود العراق وفق ايدولوجيا ليست حزبية على الأقل, انما مناطقية تعمل على تقطيع وحدة البلد السياسية والاجتماعية, ذلك, عندما اعلن نائب رئيس مجلس قيادة الثورة (المنحل) صدام حسين (المدان), ازاحة احمد حسن البكر عن السلطة عام ١٩٧٩م, وانتخب رئيسا لمجلس قيادة الثورة (المنحل) بالأجماع في جلسة المجلس في ١٦ تموز/ يوليو من العام نفسه[٥١], جرى ذلك بالتزامن مع الذكرى الحادية عشر لانقلاب ١٧- ٣٠ تموز/ يوليو, هذا الاجراء وصف بانه " **سابقة فريدة هي الأولى من نوعها في تاريخ العراق, بل ربما في التاريخ السياسي العربي الحديث...**"[٥٢], بحسب جريدة السفير اللبنانية.

بعد ستة أيام من وصوله إلى السلطة عقد الأجتماع القطري الطارئ, وأعلن صدام حسين (المدان) خلال الاجتماع الذي شهدته قاعة الخلد في بغداد, افشال مؤامرة للإطاحة بقيادة السلطة

الجديدة, وخلال ايام وبالتحديد في ٨ آب عام ١٩٧٩م اصدرت المحكمة الحكم بإعدام (٢٢) بعثيا من قيادات الحزب, فضلاً عن احكام بالسجن شملت (٣٣) بعثيا[٥٣], خلال الاجتماع وفي مشهد دراماتيكي خاطب (علي حسن المجيد) صدام حسين (المدان), بأن الحزب والسلطة لن يشهدا استقراراً مع وجود (عبد الخالق السامرائي) على قيد الحياة, يذكر ان السامرائي مغيب في السجون للسنة السابعة على التوالي من دون أي محاكة, ردّ عليه صدام وهو يقبض على شاربه إن السامرائي سوف لن تغيب عليه الشمس[٥٤].

لذلك, بدأ البعثيون بإخضاع جميع أجهزة الدولة السياسية والاقتصادية, فضلا عن, اجهزة الاستخبارات واستخدامها لتدعيم سلطتهم وتركيزها في العراق, فضلا عن اندماج نظام الحزب الواحد بنظام العشيرة اندماجاً عنصريا[٥٥], في ضوء ذلك, اتجه (حزب البعث) المحظور الى استخدام ثروات البلد في دعم سلطته السياسية عندما سخر صدام حسين (المدان) جزءاً مهماً من عوائد النفط في ترسيخ حكم البعث في الدولة وتغلغله في المجتمع، اذ استأثر صدام بحصة مؤسسة كولبنكيان البرتغالية بنسبة ٥%, من نفط العراق في حساب خاص وخصصت عوائدها لدعم جهود الحزب في البقاء في الحكم أطول مدة ممكنة[٥٦].

يبدو ان النظام السياسي العراقي لم يكن مستقلاً في قراره السياسي في مسألة التأسيس للتعددية في نظامه السياسي, بعد ان فقد استقلاليته وقراره الوطني, فعلى مستوى التأثير الاقليمي, ادى صعود القومية في البلاد العربية التي الهبت شعاراتها الجماهير العراقية والقوى الوطنية الى حدوث انقساما بدى واضحا مع قوى اليسار, ادت في نهاية المطاف عدم وجود نوع من التفاهم والتقارب السياسي, لصياغة القرار السياسي داخل الدولة, وقد تأثر هذا الصراع داخل العراق بالصراعات الدولية التي كانت واضحة في أوضح صورها بين الأتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية.

الخاتمة

طغت الصراعات الداخلية والانقلابات العسكرية التي مرَّ بها العراق بعد ثورة الرابع عشر من تموز/ يوليو على الطبقة السياسية, التي انتجت ازمة داخلية أدت إلى تقويض التعددية

السياسية في مجال السلطة والحكم, وذهبت الى ابعد من ذلك, عندما استخدمت تلك الطبقة النفوذ السياسي للإطاحة بالخصوم السياسيين الذين قدموا قراءة لأسلوب ونظام الحكم في العراق, فبالتزامن مع وصول (حزب البعث) المحظور الى السلطة، كان ذلك ايذاناً بانحدار النظام السياسي الى الهاوية عندما اختزل الدولة بالحزب, والحزب بالقائد, وعمل تدريجيًا نحو احتكار السلطة وتهميش القوى السياسية المعارضة، وصولًا إلى ترسيخ نظام (القائد الأوحد) بحلول نهاية عام ١٩٧٩, هذه الحقبة تركت آثارًا عميقة على تطور النظام السياسي في العراق في المراحل اللاحقة, وتطبيقه للتعددية السياسية التي كانت غائبة عن فكره السياسي.

في ظل هذه الظروف, وبالتزامن مع الظروف الإقليمية والدولية, المشحونة بالشعارات الوطنية التي استطاعت ايهام الجماهير بصدق توجهها, اتجه النظام السياسي في العراق تدريجيا الى الحكم الفردي في السيطرة على ادارة الدولة, لكن, سرعان ما كشفت زيف ادعائها بعد استخدام اساليب القمع والقوة في تمرير ايدولوجيتها, بدى ذلك واضحاً في أسلوب (حزب البعث المحظور) في إدارة النظام السياسي في العراق.

يبدو ان مفهوم التعددية السياسية لم يلقى ترحيباً في بيئة العراق السياسية, التي بدت مضطربة مع وصول العسكريين الى السلطة بعد عام ١٩٥٨, هذا المنهج انعكس سلبا على الواقع الاجتماعي للبلاد الذي كان ضحية صراع الزعامات, هدفها في ذلك الوصول الى السلطة لتحقيق غاياتها الايديولوجية التي في معظمها كانت قادمة من الخارج, فبدا المجتمع العراقي منقسماً على هويته الحزبية والعرقية والقومية.

الهوامش

(١) يمكن ان نشير الى ان المجتمع العراقي يبحث عن اصالته الدينية ويسعى لتطبيقها على المستوى السياسي يبدو هذا واضحا خلال مرحلة تتويج الأمير فيصل ملكا على العراق, الذي شهد تأييدا جماهيرياً من قبل أبناء المجتمع العراقي, بوصف انه سليل السلالة الهاشمية, وهو بذلك يمثل رمزا وطنيا ودينيا للعراق, ليس هذا فحسب, بل ان الامير فيصل اقترح على السير برسي كوكس ان يكون يوم التتويج في ٢٣ آب ١٩٢١, الذي يصادف ١٨ ذي الحجة وهو يوم عيد الغدير الذي بويع فيه الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) بولاية العهد عن النبي ونص عليه بالخلافة. للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ العراق, المصدر السابق, ج١, ص

ص١٩٢-٢٣٣؛ علاء جاسم الحربي, الملك فيصل الاول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣, بغداد, ١٩٩٠, ص١٥٤.

(٢) وزارة الداخلية, مديرية الشرطة العامة, "الاستخبارات السياسية" (جريدة), مج ٣٧, العدد ٣٩, بغداد, ١٩ اب ١٩٥٦, ص١١؛ عامر حميد سلطان المصدر السابق, ص ٧٣.

(٣) للمزيد ينظر: جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، بغداد, ١٩٨٠، ص١٠٧-١٠٨.

(٤) صبحي ناظم توفيق، حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية في أنقرة واستانبول ١٩٤٥-١٩٥٨، ط١, بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ص ٨-٩ .

(٥) رسول محمد رسول, الاسلام السياسي في العراق الملكي, ط١, النايا, دمشق, ٢٠٠٨, ص ص٣٥-٣٧.

(٦) نيكيتا سرغيفيتش خروشوف, خروشوف، تحقيق: ادوار كرانشكو، دار النهار، بيروت، ١٩٧١، ص ٤٣٠ .

(٧) "الفيحاء" (جريدة), السنة(٣), العدد(٨), بغداد, ١٥ تشرين الأول ١٩٦٠؛ محسن عبد الحميد, الإخوان المسلمون في العراق ١٩٤٤-٢٠٠٣, ط٢, النادي الشبابي, ٢٠١٢, ص ٢.

(٨) الحزب الشيوعي العراقي: اعلن عن تأسيسه عام ١٩٣٤، خاض العديد من الانشطة في السياسة الداخلية ابرزها تشكيل جبهة الاتحاد الوطني السرية عام ١٩٥٧ التي كان هدفها الإطاحة بالحكم الملكي الذي حدث فعلاً في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨, دعم الحكومة التي تشكلت برئاسة عبد الكريم قاسم عاداً اياها انتصارا على التدخل الغربي في العراق, ليدخل بعد ذلك في صراع طويل مع السلطة كلفه الكثير من أعضاءه نتيجة الاعدامات التي قامت بها السلطة البعثية للمزيد ينظر: مؤيد شاكر كاظم الطائي, الحزب الشيوعي العراقي ١٩٣٥-١٩٤٩ "دراسة تاريخية", اطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية التربية, الجامعة المستنصرية, ٢٠٠٧.

(9) Foreign office, E Q 1017/3, Confidential, British Embassy, Baghdad, 29 january 1963.

(١٠) طلال حامد خليل, الهوية الوطنية العراقية وآفاق المستقبل, "الفكر القانوني والسياسي" (مجلة), المجلد الرابع, العدد الثاني, ٢٠٢٠, ص٤١.

(11) F.O, EQ 1017/2, details of recent partisan activities and an appeal from five Kurdish deserters, British Embassy, Baghdad, 14 December 1962.

(12) F. O, EQ 1017/3, Confidential, British Embassy, Baghdad, 29january 1963,p p 1-2.

(13) Ibid, p p 1-2.

(14) F. o, E Q 1017 /3, Confidential, British Embassy, Baghdad, 29 january 1963, p 8.

(١٥) طلال حامد خليل, المصدر السابق, ص٤٠.

(١٦) تأسس بداية عام ١٩٣٥ على أسس أيديولوجية وضعها منظره ميشيل عفلق, واعلن تشكيله السياسي عام ١٩٣٨-١٩٣٩, بعدما اسس عفلق مع صلاح الدين البيطار في سوريا حركة سرية باسم شباب الاحياء العربي, والتي اخذت طابعها العلني عام ١٩٣٤ بعنوان جديد (البعث العربي) وكان اعضاؤها نواة حزب البعث العربي الذي انعقد مؤتمره الاول عام ١٩٤٧ وأقر فيه دستور الحزب ونظامه الداخلي, انتقلت أفكار حزب البعث إلى العراق عام ١٩٤٨ عن طريق الطلبة السوريين الدارسين في العراق, للمزيد ينظر: شبلي العيسمي, تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي المرحلة الصعبة ١٩٥٣-١٩٦٨, ج٣, ط١, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد,١٩٨٧؛ عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، مج٦، الجمعيات والأحزاب السياسية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٢، ص٣٤٩؛ مصطفى صابر الناصري, الفكر القومي العربي لميشيل عفلق, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ١٩٩٢, ص٣١-٤٤.

(18) F. O, EQ 1017 /15, Confidential, British Embassy, Baghdad, 19 October1963, p2.

(١٩) تقرير سري من مديرية امن كربلاء الى وزير الداخلية والحاكم العسكري العام السيد رشيد مصلح, ١٩٦٤/٥/٩.

(20) F. O, 10 /14 /63, Confidential, British Embassy, Baghdad, 2 November 1963.

(٢١) تشكل هذا الاتحاد خلال اللقاءات الثنائية التي عقدت خلال قمة القاهرة في الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٦٤, والاتفاق على توحيد الجهود الوطنية التي يمكن ان يستند عليها نظام الحكم في الجمهورية العربية بين مصر والعراق, وبعد سلسلة من اللقاءات بين العناصر القومية اعلن عبد السلام محمد عارف عن تشكيل لجنة لكتابة ميثاق الاتحاد, وكانت اللجنة قد اعتمدت في وضع اسس الميثاق على ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي المصري حيث ذكر صبحي عبد الحميد وزير الخارجية العراقي "ان اهداف السلطة في العراق هي الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة", وعلى الرغم من انضمام اغلب الفئات والاحزاب القومية للاتحاد, الا انه سرعان ما بدأ بالتفكك والتفكير في تأسيس مجلس الرئاسة المشترك في ٢٦ ايار ١٩٦٤ للمزيد ينظر: اسراء طالب توفيق, صبحي عبد الحميد وزيرا لخارجية العراق ١٩٦٣-١٩٦٤, مجلة لارك, المجلد ٣, العدد ٤٢, ٢٠٢١, ص٤٠-٤٤.

(22) F.O, ,LR 6/10, Research Department Memorandum 6, The Political Influence of The Shi'is in Iraq, Confidential, 1 April 1965, p18-21 ؛ عبد الكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول إلى صدام، د-مط, لندن ، ١٩٩١، ص٢٧٤ وما بعدها.

(٢٣) تشكلت بعد ان أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة, في الثامن من شباط/ فبراير عام ١٩٦٣ بيان رقم ٣ الخاص بتشكيلها, بع ذلك اعلن عن البيان رقم ٤, الصادر من المجلس الوطني الذي تم بموجبه تشكيل القيادة

العامة للحرس القومي. وعلى رأسها العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت, وقد تبين فيما بعد مدى احتدام الصراع الأيديولوجي بين قادة حزب البعث وقادة الجيش, مما اضطر الرئيس عبد السلام محمد عارف الى تصفية التشكيل العسكري بعدما تأكد تهديده للسلم المجتمعي وانحراف عناصره عن القانون, ففي ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ باشرت القطعات العسكرية بتوجيه مباشر من الرئيس عبد السلام محمد عارف شن الضربات لمقار وتشكيلات الحرس القومي, انتهت بإعلان الاستسلام, للمزيد ينظر: فايز عطية بدر الخفاجي, الحرس القومي في العراق ٨ شباط – ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣, رسالة ماجستير(منشورة), كلية التربية للبنات, جامعة البصرة, ٢٠١٣.

(24) F. O, 1015 /15/ 64, Confidential ,Mr Cradociae , Kutor, British Embassy, Baghdad, 17 April 1964.

(25) F. O, Summary of "the deviationists", The Deviationists among the National Guard during the Factionalist Tide", p4.

([٢٦]) وثائق وزارة الداخلية, مديرية الأمن العامة, العدد ٢٨٩, ١٩٦٤/٧/٩, الموضوع (بيان معلومات).

(27) نقلا عن: F.O, LR 6/10, The Political influence of the Shi'is in Iraq, Op. Cit, P22.

(٢٨) "الحياة البيروتية" (مجلة), العدد ٦٣٢٦, بيروت, ١٨ ايلول ١٩٦٥, ص١٤٩؛ جمال مصطفى مردان, انقلابات فاشلة في العراق, الدار العربية, بغداد, د.ت.

(٢٩) للمزيد ينظر: ثناء محمد صالح, سوسيولوجيا تاريخ العراق المعاصر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية الآداب, جامعة بغداد، ١٩٩٩.

(٣٠) اعلن عن تشكيله من ضباط الجيش وهم كل من: احمد حسن البكر رئيساً وعضوية صالح مهدي عماش، وحردان التكريتي، وعبد الرزاق النايف، وسعدون غيدان, وإبراهيم الداود، وحمادي شهاب. للمزيد ينظر: مجيد خدوري, العراق الاشتراكي دراسة في السياسات العراقية منذ عام ١٩٦٨، واشنطن، ١٩٧٨، ص ص٢٨ – ٢٩.

(٣١) تشير الكثير من الدلائل والقرائن والتي كشفتها الوثائق التاريخية, بان الانقلاب العسكري الذي قاده حزب البعث في ١٧ تموز ١٩٦٨, كان بدعم واسناد من الولايات المتحدة الامريكية للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ودور الولايات المتحدة فيه ينظر: ويليام زيمان, التدخل السري للولايات المتحدة في العراق خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦٣ جذور تغير النظام في العراق الحديث بدعم من الولايات المتحدة, ترجمة: عبد الجليل البدري, رسالة ماجستير (منشورة), كلية التربية, جامعة ولاية كاليفورنيا, ٢٠٠٦.

(٣٢) سميرة حسن عطية, ازمة الهوية الوطنية وسبل معالجتها, مجلة آداب المستنصرية, العدد٨٣, ٢٠١٨, ص٥٢٤.

(٣٣) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق, المصدر السابق, ص ص١٥٦- ١٧٢-١٧٤.

(٣٤) أحمد عبد الله أبو زيد العاملي, محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق, ج٢, مؤسسة العارف للمطبوعات, بيروت, ٢٠٠٧, ص٢٠٢.

(٣٥) لؤي مجيد حسن, حرية الصحافة في الدساتير العراقية ١٩٢٥-١٩٦٨, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد ٤٣, ٢٠١٣, ص٢٧٥.

(٣٦) "الجمهورية" (جريدة), السنة الثالثة, العدد (٦٦٦), بغداد, ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٠.

(٣٧) "الثورة" (جريدة), العدد (٤٣٠), بغداد, ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٠.

(٣٨) للمزيد عن الاسماء الواردة في قرار الادانة ينظر: الجمهورية العراقية, القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة المنحل ١٩٦٨-١٩٧٧, مج١, قرار ٩٢, ٢/١/ ١٩٧٠, ص٤١٨-٤١٩.

(٣٩) برزان التكريتي, محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين, الدار العربية, ط١, بغداد, ١٩٨٢, ص٣١-٣٥.

(٤٠) من ابرز مكونات المجتمع العراقي الذين عاشوا منذ مئات السنين في حواضر مدن الوسط والجنوب فضلا عن الشمال, لكن, وجودهم كإمارة على الشريط الحدودي بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية ادى الى عدم استقرار تبعيتها السياسية فتارة تخضع للدولة العثمانية وتارة الى الدولة الفارسية, بحسب وثائق الدولة العثمانية, كان حسن خار ابرز امرائهم يملك اكثر من مئة دار عام ١٨٥٠ للمزيد ينظر: درويش باشا, تقرير درويش باشا رئيس لجنة الحدود العراقية الايرانية قدمه عام (١٢٦٩هـ-١٨٠٣م), ترجمة: وزارة الخارجية العراقية, ١٩٥٣, ص٣٠-٣٨؛ فيليب ويلارد ايرلاند, العراق دراسة في تطوره السياسي, ترجمة: جعفر الخياط, دار الكشاف, بيروت, ١٩٤٩, ص٣٣٨.

(٤١) جويس ويلي, المصدر السابق, ص٩٥.

(٤٢) "الثورة" (جريدة), العدد١٠١٤, السنة الرابعة, بغداد ١٩ كانون الاول ١٩٧١.

(٤٣) عامر حميد سلطان, مفهوم الدولة والسلطة ووظائفها في الفكر السياسي الإسلامي في العراق ١٩٣٩-١٩٧٩, مجلة كلية التربية, العدد٣, الجزء ١, ٢٠٢٢, ص١٦٦.

(٤٤) وثائق وزارة الداخلية, رئاسة محكمة الثورة, العدد ٣١/ج/ ١٩٧٣, ١٩٧٣/١/٢١, الموضوع (قرار ادانة).

(٤٥) في مساء السابع عشر من تموز١٩٧٣ وقع اتفاق الجبهة عن (حزب البعث) المحظور رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر، والحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد, إلا ان هذا التحالف تلاشى عام ١٩٧٩ بسبب فشل سلطة (حزب البعث) المحظور في استيعاب تجربة التعددية السياسية للمزيد ينظر: حسين محمد الشبيبي, الجبهة في مرحلة الميلاد: ملاحظات حول المبررات والآفاق والمشكلات, منشورات الثورة, بغداد, ١٩٧٣؛ للمزيد ينظر: سيف عدنان ارحيم القيسي, الحزب الشيوعي العراقي وموقفه من التطورات الداخلية والخارجية (١٩٦٨-١٩٧٩), اطروحة دكتوراه (منشورة), كلية الآداب, جامعة بغداد, ٢٠١٣, ص٢١٩ وما بعدها.

(٤٦) سيف عدنان ارحيم القيسي, المصدر السابق, ص ص٣٠١-٣٠٢.

(٤٧) سمير الخليل, الحرب التي لم تكتمل الديمقراطية في العراق ومسؤولية التحالف, ط١, دار الساقي, بيروت, ١٩٩١, ص٢٥.

(٤٨) جعفر رمضان عبد صخي الاسدي, جواد هاشم دراسة في اثره الاقتصادي والسياسي في العراق حتى عام ١٩٨٢, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية التربية, جامعة كربلاء, ٢٠١٦.

(٤٩) للمزيد عن انتفاضة صفر ينظر: رعد الموسوي، انتفاضة صفر الاسلامية في العراق ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م, ط٢, د-مط, ١٩٨٣.

(٥٠) للمزيد ينظر: ويليام زيمان, المصدر السابق, ص٥٤.

(٥١) الجمهورية العراقية, القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ١٩٧٨-١٩٨٣, مج٤, رقم القرار (٨٩٥), وفي اليوم نفسه جرى انتخاب عزت ابراهيم الدوري نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة المنحل, وتعين ستة نواب لرئيس الوزراء هم كل من (طه ياسين رمضان نائبا اول, ونعيم حميد حداد, وعدنان حسين, وطارق عزيز, وسعدون غيدان, وعدنان خير الله) المصدر نفسه, رقم القرار (٨٩٦).

(٥٢) "السفير" (مجلة), السنة السادسة, العدد ١٨٢٨، لبنان، ١٧ تموز ١٩٧٩.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) سالم الاطرقجي, من منشورات الصمت مذكرات وأحداث ١٩٥٨-١٩٩٠ العراق- تركيا- إيران, ط١, مكتبة بساتين المعرفة, بغداد, ٢٠١٣, ص٢٣٦.

(٥٥) حازم صاغية، بعث العراق سلطة صدام حطاماً وقياماً, دار الساقي, بيروت، ٢٠٠٤، ص١١٣-١١٥.

(٥٦) جواد هاشم, مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠, ط١, دار الساقي, بيروت, ٢٠٠٣, ص٧٢.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies